الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«نور» تسدد 5,5 ملايين دينار لـ «بيتك»

قالت شركة نور للاستثمار المالي إنها قامت بسداد مبلغ وقدره 5,5 ملايين دينار لصالح بيت التمويل الكويتي (بيتك)، بتاريخ 31 أغسطس 2015. وقالت «الشركة» في بيان لها على موقع البورصة الإلكتروني إنه بموجب خطة إعادة جدولة ديون الشركة لدى البنوك المحلية قامت بسداد المبلغ المشار إليه كجزء من أصل الدين المستحق للبنك المذكور.

«بيان»: البورصة الكويتية تخسر ملياري دينار

أغسطس: أسوأ أداء شهري للأسواق منذ عام

مصطفى صالح

افتتحت الأسواق الخليجية شهر سبتمبر امس على خسائر على خلفية عودة التراجع في اسواق النفط والبيانات الصينية الضعيفة التي اثرت على اداء الاسواق العالمية مجددا، وجاءت هذه الخسائر بعد ان سجل شهر اغسطس واحدا من أسوأ الأشهر هذه السنة، ومنذ بداية هبوط اسعار النفط قبل عام على الأقل، وجاءت الخسائر كالتالي:

- اعلى الخسائر في البورصة السعودية بنسبة 17٪ نتيجة ارتباط الاسهم القيادية بأداء الاسواق النفطية.
- ثاني اسوأ اداء سجلته بورصة مصر التي يظهر ارتباطها القوي مع الاسواق الخليجية رغم ان انخفاض النفط ايجابي للاقتصاد المصري.
- ثالث الخاسرين سوق دبي بنسبة 11,6٪ يليه سوق مسقط بنسبة 10,5٪.
- جاءت البورصة الكويتية وبورصة ابوظبي في المرتبة الرابعة بنسبة تراجع 7٪ لكل منهما.
- اما اقل الخسائر فكانت في بورصتي البحرين وقطر بنسبة 2,5٪ و2٪ تباعا.

وفي تفاصيل البورصة الكويتية، كان تراجع المؤشر السعري 7٪ لتتجاوز خسائره الشهرية 433 نقطة، بينما جاء المؤشر الوزني بنسبة تراجع 8٪ تقريبا لتبلغ خسائره الشهرية 33 نقطة تقريبا، اما مؤشر «كويت 15» فتراجع بنسبة 9,44٪ تقريبا، لتبلغ خسائره الشهرية نحو 96 نقطة. وحسب تقرير لشركة بيان للاستثمار، فقد بلغ المؤشر السعري ادنى مستوياته منذ عام 2012، والوزني الادنى منذ 2010، وكويت 15 الادنى على الاطلاق.

السوق السعودية اكبر الخاسرين في اغسطس بنسبة 17٪ ..والكويتية تفقد 7٪

البورصة السعودية تسجل أعلى خسائر بـ 17٪ تليها دبي بـ 11,6٪

السوق الكويتية وأبوظبي تتراجعان بنسبة 7٪

اقتناص الفرص

على العكس مما سبق، قال تقرير شركة الاستثمارات الوطنية ان المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة والكمية المتداولة ارتفع بنسبة 25٪ لكليهما، نتيجة لاقتناص الفرص وبناء مراكز استثمارية على الأسهم القيادية وحركة تذبذب الأسعار خلال الشهر. وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 13,6 مليون دينار خلال شهر أغسطس مقابل 10,9 ملايين دينار لشهر يوليو.

القيمة السوقية

ومع نهاية تعاملات شهر أغسطس الماضي، بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 26 مليار دينار تقريبا (87 مليار دولار)، مقابل نحو 28 مليار دينار (94 مليار دولار) في شهر يوليو الماضي، بخسائر تقدر بنحو 2,2 مليار دينار (7,4 مليارات دولار)، وبنسبة انخفاض تبلغ نحو 7,8٪. وقالت تقرير لشركة بيان للاستثمار ان هذا الانخفاض في البورصة هو الأسوأ منذ بداية العام. على مستوى 2015، وبعد مرور 8 أشهر من العام، بلغت الخسائر السوقية للبورصة 3,3 مليارات دينار تقريبا، بنسبة تراجع 11,1٪، حيث كانت القيمة السوقية في نهاية 2014 تقدر بنحو 29,7 مليار دينار.

النمو تجاوز 10٪.. و20٪ ناتج النشاطات الدولية

أوكسفورد بيزنس جروب: أعلى متوسط نمو للبنوك الكويتية بـ7 سنوات

محمود عيسى

قالت مجموعة اوكسفورد بيزنس جروب: انه في ضوء النمو القوي الذي سجله القطاع المصرفي الكويتي متجاوزا خانتين، اي اكثر من 10٪ في عام 2014، ما يعتبر أعلى متوسط للنمو خلال السنوات السبع الماضية، فإن من المتوقع ان يستمر الزخم خلال العام الحالي رغم شيء من الضبابية او غياب اليقين الذي يظلل الاقتصاد الاوسع نطاقا.

واشارت المجموعة البريطانية المتخصصة في الاعلام والنشر الى ان اجمالي الاصول المصرفية ارتفع بمعدل سنوي بلغ 12,2٪ ليصل الى 66,4 مليار دينار او نحو 220 مليار دولار في عام 2014 وفقا للارقام الصادرة عن بنك الكويت المركزي في يوليو الماضي. وقد لعبت النشاطات الدولية للبنوك دور المحرك الرئيسي لهذا النمو، حيث ساهمت بأكثر من 20٪ منها، ما ساعدها على تقليص اعتمادها على مصادر الايرادات المحلية وعزز الاستقرار في الصناعة المصرفية الكويتية ككل.

هبوط تاريخي

ومع ان محافظ البنك المركزي محمد الهاشل قال ان نوعية اصول النظام المصرفي قد تحسنت بصورة ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية، ورغم تسجيل محفظة القروض المتعثرة هبوطا تاريخيا لتصل نسبتها الى 2,9٪ في ديسمبر الماضي، الا انها قالت ان قيمة التسهيلات الائتمانية التي ارتفعت بنسبة 6,4٪ الى 30,8 مليار دينار، كان لها هي الاخرى دور مؤثر في النمو القوي الذي تحقق عام 2014. على ان الصناعة المصرفية حسب قول المجموعة تواجه ايضا رياحا معاكسة على المستوى الاوسع، حيث ان اعتماد الكويت المستمر على الموارد النفطية يمثل مشكلة طويلة الأجل لم تشهد الا تفاقما بالتدهور السريع لأسعار النفط منذ منتصف عام 2014، الامر الذي يؤثر على الاقتصاد الكويتي بمجمله. وعلاوة على ذلك، فان أسعار النفط المنخفضة قادرة على إبطاء الزخم الحكومي فيما يتعلق بالخطة التنموية الخمسية، والتي وافق مجلس الامة عليها في فبراير الماضي.

في غضون ذلك، ثمة تحديات اخرى تواجه القطاع المصرفي منها الحاجة الى خيارات الاصدارات اللازمة لجمع المبالغ الضخمة من الاموال السائلة التي تقبع لدى معظم البنوك، ناهيك عن عدم توافر البيانات الاحصائية المنتظمة حول السوق ككل.

استمرار الزخم

وقالت المجموعة: انه رغم حالة عدم اليقين على النطاق الاقتصادي الاوسع، فقد استمر الزخم قويا في القطاع المصرفي حتى هذا الوقت من عام 2015، فقد ذكر بنك الكويت الوطني، اكبر البنوك الكويتية واقدمها، ان ارباحه في النصف الاول من العام قفزت بمعدل سنوي بلغ 12,8٪ لتصل الى 163,4 مليون دينار، ويعود الفضل في هذه الزيادة الى التحسينات في المناخ التشغيلي والمناقصات الخاصة بمشروعات البنية التحتية الكبرى. كما سجل بيت التمويل الكويت اللاعب الثاني الاكبر على الساحة المصرفية الكويتية نموا بنسبة 14,1٪ في ارباحه الصافية لتصل الى 62,3 مليون دينار.

وقد أشارت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في يوليو الماضي الى ان زيادة كبيرة في الانفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية سيكون من شأنها دفع عجلة النمو في البنوك الثمانية المدرجة في البلاد.

وقالت الوكالة ان البنوك الكويتية المدرجة توسع قاعدة الاقراض في مناخات تشغيلية مواتية في وقت تستغل فيه الحكومة مواردها المالية الضخمة الى حد استثنائي فضلا عن مركزها المالي القوي من اجل المحافظة على المستويات العالية للانفاق العام على المشروعات الكبرى.

دور متسع

وفي تعليقها على هذا الموضوع قالت فيتش: ان المزايا الناجمة عن مضي الكويت في مشاريع البنية التحتية من المحتمل ان تتسع ليصل اثرها الى قطاع الخدمات المالية، وتوقعت ان يشهد الاقراض المقدم للمؤسسات اتساعا مفسحا بذلك المجال لتحقيق ايرادات ذات فائدة عالية فضلا عن تقليص رسوم القروض غير المنتجة، الامر الذي يحسن نوعية الاصول المصرفية ويقلص الديون المتعثرة فضلا عن مؤشر احتياطي عال لتغطيتها.

وختمت اوكسفورد بيزنس جروب مقالها بالقول: انه علاوة على ذلك فإن النمو سيتعزز بفضل استمرار الاستراتيجيات الرامية الى تنويع الاقتصاد اضافة الى التاكيد القوي على تعزيز الائتمان المقدم لقطاع التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

عدم وجود إحصاءات منتظمة عن السوق أبرز تحديات البنوك

انخفاض النفط سيضغط على النتائج

123 مليار دولار مشاريع كويتية

وقالت المجموعة: انه في ضوء خطط الحكومة بناء سكة حديد جديدة وتحديث الطرق العامة والمطار والموانئ، فإنه من المتوقع ان يشهد قطاع الإنشاءات ارتفاعا في الكويت على مدى السنوات المقبلة، حيث ان المشروعات التي هي قيد التخطيط تبلغ قيمتها التقديرية نحو 123,6 مليار دولار وفقا لما ذكرته مجلة ميد، مقابل 113,8 مليار دولار لقطر و29,6 مليار دولار لعمان، و25 مليار دولار للبحرين. وفي تحليل لاكبر 100 مشروع في دول مجلس التعاون في عام 2014 حلت الكويت في المركز الثالث بعد الإمارات والسعودية بناء على القيمة المجمعة للمشروعات التي هي قيد التنفيذ او التخطيط.

النفط يفقد المكاسب ويخسر أكثر من 3٪

وكالات: هبطت أسعار النفط أكثر من 3٪ أمس بعد أن أظهرت بيانات رسمية أن قطاع الصناعات التحويلية في الصين الذي يعد محرك اقتصاد أكبر مستهلك للطاقة في العالم انكمش بأسرع وتيرة في 3 سنوات.

وانخفض خام برنت 2,13 دولار إلى 52 دولارا للبرميل، وهبط الخام الأميركي دولارين إلى 47,2 دولارا للبرميل وكان ارتفع 3,98 دولارات أو 8,8٪ في الجلسة السابقة.

محليا، ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2,2 دولار في تداولات أمس الأول ليبلغ 46,6 دولارا مقابل 44,3 دولارا للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

ومن العوامل التي دفعت النفط لتحقيق تلك الخسائر في يوم واحد هو هبوط مؤشر مديري المشتريات الرسمي في الصين إلى 49,7 في أغسطس من 50 في يوليو معززا المخاوف بشأن ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وساعد هذا على دفع أسعار النفط نحو التراجع بعد ثلاثة أيام من المكاسب الدسمة حيث قال تجار إن المستثمرين أقبلوا على مبيعات لجني الأرباح بعد ان قفزت أسعار برنت والخام الأميركي أكثر من 8٪ في الجلسة السابقة.

هذا وارتفعت أسعار النفط من أدنى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية بعدما أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة تراجع الإنتاج الأميركي من النفط دون المتوقع، وأظهرت البيانات المعدلة التي نشرتها الولايات المتحدة اول من امس أن إنتاج النفط المحلي في الولايات المتحدة وصل إلى ذروة فوق 9,6 ملايين برميل يوميا في ابريل قبل أن يهبط بأكثر من 300 ألف برميل يوميا على مدى الشهرين التاليين. لكن على الرغم من انخفاض الإنتاج الأميركي مازال السوق العالمي متخما بالمعروض من النفط، حيث قال مسؤولون بشركة نفط الجنوب العراقية إن صادرات النفط من جنوب البلاد انخفضت إلى متوسط 3,021 ملايين برميل يوميا في أغسطس مقابل 3,064 ملايين برميل يوميا في يوليو.

انخفاض متوقع

من جهة أخرى، توقع «سيتي بنك» أن تعود أسعار النفط للهبوط مرة أخرى وقد تلامس مستويات قياسية منخفضة جديدة قبل نهاية العام الحالي، مشيرا إلى أن أساسيات السوق لا تبرر الصعود الأخير في الأسعار. ورأت مذكرة البنك أن الصعود الأخير تحركه المعنويات وسوء تفسير الأسواق لتصريحات أوبيك.

كذلك يرى بنك «مورغان ستانلي» أن السوق العالمية مازالت متخمة بالمعروض على الرغم من التراجعات الأخيرة في الإنتاج في الولايات المتحدة، متوقعا أن يستمر تراجع مستوى الإنتاج الأميركي خلال العام المقبل.

وذكر سيتي بنك في مذكرة بحثية «نتوقع أن يكون الصعود الحالي لسعر الخام قصير الأجل ونشير أيضا إلى أن العوامل الأساسية لا تبرره وأن الأمر ربما يرجع إلى أن المستثمرين والتجار يخطئون في تفسير الحديث بشأن سياسة أوبيك».

وأبدت منظمة أوبيك اول من امس قلقها من تراجع أسعار النفط المتداولة إلى نحو يقترب من أدنى مستوياتها في 6 سنوات، لافتة في مقال بمطبوعة تابعة لها، إلى أنها مستعدة للتحدث مع المنتجين الآخرين. وكانت أوبيك قد رفضت، خلال آخر اجتماعين لها، خفض الإنتاج لدعم الأسعار، في محاولة لحماية حصتها من السوق، في مواجهة باقي المنتجين المنافسين، خاصة النفط الصخري الأميركي.

لماذا لن تخفض السعودية إنتاجها النفطي؟

بعد 9 أشهر قررت منظمة أوبيك عدم تغيير الإنتاج المستهدف والاهتمام بتحصيل حصتها في السوق بدلا من محاولة دعم الأسعار، وتواجه المنظمة مجموعة من المشاكل والقرارات المعقدة للمضي قدما وفقا لتقرير «أويل برايس» ونقلته «التقرير».

للوهلة الأولى، يبدو ان انهيار أسعار النفط ومرونة النفط الصخري الأميركي قد ألحقا هزيمة قاسية بمنظمة أوبيك، والعضو الأقوى فيها السعودي. لقد انخفض إنتاج النفط الأميركي لكنه لم ينخفض بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية وانخفضت العائدات النفطية لأعضاء أوبيك إلى جانب انخفاض أسعار النفط الخام.

وفي واقع الأمر، تقع السعودية تحت ضغط كبير، حيث تدرس الحكومة السعودية خفض الإنفاق بنسبة مذهلة تصل إلى 10٪ في الوقت الذي تسعى فيه لوقف العجز المتزايد في الميزانية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل عجز الميزانية في المملكة إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويتجلى هذا الضغط بطرق مختلفة. لن تضطر المملكة إلى خفض الإنفاق فحسب، ولكنها تحولت بالفعل إلى أسواق السندات المالية. اذ أجبر انخفاض أسعار النفط السعودية على إصدار سندات ذات آجال استحقاق لأكثر من 12 شهرا للمرة الأولى منذ 8 سنوات، وتحصيل 35 مليار ريال (نحو 10 مليارات دولار) حتى الآن في عام 2015.

وفي الوقت نفسه، تتزايد الضغوط على العملة، حيث تربط السعودية الريال بالدولار بمعدل يصل إلى 3,75 ريالات مقابل الدولار الواحد. ولكن التكهنات تشير إلى أن هناك حاجة لخفض قيمة العملة، بالنظر إلى أن هذه الدولة المنتجة للنفط لن تكون قادرة على الدفاع عن تلك النسبة إلى أجل غير مسمى.

وفي الأسواق الآجلة لسنة واحدة، انخفضت قيمة الريال إلى 3,79، وذلك وفقا لصحيفة فايننشال تايمز. وهذا أجبر الحكومة على إصدار بيان تقول فيه إن مؤسسة النقد العربي السعودي تلتزم بسياسة ربط الريال السعودي بالدولار الأميركي، ولكن إذا لم تنتعش أسعار النفط، فإن الحكومة ستضطر إلى الاستمرار في الاعتماد على النقد الأجنبي من أجل الحفاظ على ثبات قيمة العملة.

وفي الواقع، تقع منظمة أوبيك تحت ضغط كبير، حيث كتب وزير النفط الجزائري بريدا إلكترونيا إلى أمانة المنظمة يطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة، على الرغم من أن الرسالة لم تصل إلى حد الدعوة لخفض الإنتاج. ومنذ عدة أشهر، قبل اجتماع منظمة أوبيك في يونيو الماضي، ضغط المسؤولون الفنزويليون لإحداث تغيير في استراتيجية المنظمة لدعم أسعار النفط. اذ تعاني فنزويلا من وضع سيئ للغاية، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية يوماً بعد يوم.

وقال وزير النفط الإيراني إن بلاده ستزيد إنتاج النفط بأي ثمن، وستدعم الاجتماع الطارئ لمنظمة أوبيك قبل القمة المقررة في ديسمبر القادم لمناقشة استراتيجية المنظمة. ويثير الكثير من الأعضاء ضجة من أجل خفض المنظمة لإنتاجها من النفط.

إذا لم تنجح استراتيجية السعودية في تحصيل حصتها في السوق العالمية، وحتى لو طالب باقي داخل منظمة أوبيك بإجراء تغيير في السياسات، فهل من الممكن أن تعيد الرياض النظر وتقرر خفض الإنتاج من أجل زيادة الأسعار؟ هذا مجرد تفكير حالم أكثر من كونه احتمالا واردا. لا توجد أي احتمالية لتراجع الرياض الآن، حيث بدأت المعاناة تترسخ داخل المنتجين المنافسين. وبالتأكيد، تعاني السعودية من انخفاض الأسعار، ولكن منافسيها في حالة أسوأ. إنتاج النفط في الولايات المتحدة، بعد سنوات من النمو الكبير، لم يتوقف فقط، بل وبدأ في التناقص. وبلغ الإنتاج ذروته في مارس الماضي ووصل إلى 9,69 ملايين برميل يوميا، ثم انخفض إلى 9,51 ملايين برميل يوميا في مايو. وفي جميع الاحتمالات، حدث التراجع بوتيرة كبيرة في الأشهر الفاصلة.

والأكثر من ذلك أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة سيستمر في التراجع طالما أن السعودية لاتزال صامدة. لقد أفلست العديد من الشركات، في حين برزت شركات أخرى. وهذا سيسمح للسعودية بتحقيق هدفها المتمثل في التمسك بحصتها في السوق، وضبط الأسعار من وراء المنتجين المنافسين. ويعتبر قرار السعودية بخفض ميزانيتها ليس دليلا على أنها تتحطم تحت الضغط القوي من انخفاض الأسعار، ولكنها في لعبة تحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد. حيث تخفض ميزانيتها لتتناسب مع انخفاض أسعار النفط، وتضع نفسها في مكان معين لركوب الموجة أينما تذهب. خفض الإنفاق هو في الواقع إشارة إلى إصرار الحكومة السعودية فيما يتعلق باستراتيجيتها الحالية للنفط، وليس علامة على ترددها.